السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي العراقي ودورها في تعزيز الاستقرار المالي

The Macro Prudential Policy of the Central Bank of Iraq and Its Role in Enhancing Financial Stability

الباحثين

م.د. هيفاء يوسف سليمان
كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية/ جامعة بغداد

م.د. محمد عبد الواحد جياس
كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية / جامعة بغداد

أ.د. المتمرس سعد عبد نجم العبدلي
جامعة دجلة الاهلية

أ.د. جمال داود سلمان
جامعة دجلة الاهلية

hifaa.yousif@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
mabd121983@gmail.com
Saad.abd@duc.edu.iq
Jamal.dawood@duc.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٤/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٤/٥/٢٨

المستخلص

يعتبر الاستقرار المالي أحد اهداف الاساسية التي يسعى البنك المركزي العراقي لتحقيقها اضافة الى الاهداف الاخرى والمتمثلة في استقرار مستويات الاسعار واسعار الصرف بما يضمن اداء فعال لجميع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس عشر/ أيلول ٢٠٢٤
الصفحات ٣١ــ ٥٨

تنمية مالية مستدامة. ويتمثل الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص قادرا على مواجهة المخاطر النظامية وغير النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وبما يجعل النظام المالي بكافة مؤسساته قادرا على تحقيق الاستقرار في اداء وظائفه الاساسية والمتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض وتسوية كافة المدفوعات بكفاءة وفاعلية خلال فترة الازمات المالية المتكررة والمخاطر المالية التي ترافقها وتنتج منها.

وقد قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من السياسات النقدية والاجراءات وفقا لسياسة احترازية كلية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني وتعزز من امكانيات الشمول المالي من خلال التقارير الدورية التي يصدرها هذا البنك التي تتضمن الاجراءات والتعليمات والمبادرات التي يقوم بها البنك والتي تعزز من الاستدامة المالية .

ركز البحث على تحليل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال سياسته التحوطية الكلية ومدى مساهمتها في تحقيق اهداف البنك المركزي المتعددة والمتمثلة في تعزيز مستويات الاستقرار المالي وتحسين المؤشرات النوعية والكمية بما يحقق استدامة مالية تحقق اداء مالي فعال وكفوء لأدوات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام المطلوب وتبقى الحاجة الى تحقيق نمو مستدام في مؤشرات الاستدامة المالية والاستقرار المالي من خلال مختلف المؤشرات المالية والمصرفية التي يستخدمها البنك المركزي والتي تؤشر فاعلية وكفاءة اداء مختلف نشاطات ومتغيرات السياسة النقدية والمالية والمصرفية. وتلعب السياسة التحوط الكلية (Macro Prudential Policy) دورا مهما في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي من خلال التكامل مع المخاطر المالية النظامية وتقليل الاثار السلبية المترتب عليها.

الكلمات المفتاحية :

الازمة المالية، الاستقرار المالي، السياسة الاحترازية الكلية، المخاطر النظامية، الشمول المالي

Abstract:
Financial independence is considered one of the basic goals that the Central Bank of Iraq seeks to achieve, in addition to other goals, which are the stability of price levels and exchange rates to ensure the effective performance of all economic, financial and monetary policies and the achievement of sustainable financial development. Financial stability is the state in which the financial sector in general and the banking sector in particular are able to confront the systemic and irregular risks to which the national economy is exposed, making the financial system and all its institutions able to achieve stability in performing its basic functions, which are mobilizing savings, granting loans, and settling all matters. Efficient and effective payments during the period of recurring financial crises and the financial risks that accompany and result from them.
The Central Bank of Iraq has implemented a set of financial policies, procedures, and exchange instructions in accordance with a macro-prudential policy that contributes to enhancing financial stability in the national economy and enhances the possibilities of financial inclusion through the periodic reports issued by this bank, which include the procedures, instructions, and initiatives undertaken by the bank that enhance sustainability.
The research focused on analyzing the role of the Central Bank of Iraq in enhancing financial stability through its macro prudential policy and the extent of its contribution to achieving the Central Bank's multiple goals, which are enhancing levels of financial stability and improving qualitative and quantitative indicators in order to achieve financial sustainability, achieve effective and efficient financial performance of the tools of the national economy, and achieve sustainable growth. What is required and remains the need is to achieve sustainable growth in

indicators of financial sustainability and financial stability through the various financial and banking indicators used by the Central Bank, which indicate the effectiveness and efficiency of the performance of various monetary, financial and banking policy activities and variables. The Macro Prudential Policy plays an important role in enhancing financial and banking stability by integrating with systemic financial risks and reducing their negative effects.

Keywords : Financial crisis, Financial Stability, Macro Prudential Policy, Systemic Risk, Financial Inclusion

المقدمة

لقد بات من المؤكد أهمية وجود قطاع مالي مستقر يؤدي وظائفه بكفاءة يساهم في دعم نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، وقد كشفت الدراسات الحديثة بإن وجود مؤسسات مالية سليمة ليس كافيا ، بل لابد من وجود أطار أوسع للحفاظ على استقرار النظام المالي ، ولذلك تبنت البنوك المركزية سياسات احترازية كلية لتحقيق هذا الهدف .وان السياسات الاحترازية الكلية غالبا ما تتألف من نطاق واسع من الأدوات المدعومة بإجراءات مؤسساتية ملائمة تدير عملية تطبيقها ، وان هذه السياسات تركز أكثر على النظام المالي ككل بدلا من المؤسسات المالية بشكل منفرد على الرغم من أهمية سلامة المؤسسات المالية ، وان تزايد المخاطر النظامية شجع البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق السياسة الاحترازية الكلية .

وقد قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من السياسات النقدية والاجراءات وفقا لسياسة احترازية كلية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني وتعزز من امكانيات الشمول المالي من خلال التقارير الدورية التي يصدرها هذا البنك التي تتضمن الاجراءات والتعليمات والمبادرات التي يقوم بها البنك والتي تعزز من الاستدامة المالية حيث اصدرت مؤخرا في عام

٢٠٢١ الدليل الاسترشادي للاستدامة بالعدد (٢٠٩) لسنة ٢٠٢١ والتي يتطلب اعتمادها في اداء المصارف المجازة كافة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-مشكلة البحث

يعتبر الاستقرار المالي والمصرفي احد الاهداف الاساسية التي يسعى اليها البنك المركزي الى تحقيقها حيث تبرز الحاجة الملحة المتزايدة لتحليل دور البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي من خلال مختلف الاجراءات والتعليمات والمبادرات التي تعكسها السياسة التحوطية الكلية التي يتخذها البنك المركزي ومدى مساهمتها في تحقيق اهدافه المتعددة في تعزيز مستويات الاستقرار المالي والمصرفي وتحسين المؤشر النوعي والكمي التي يسعى اليها في تحقيق استدامة مالية فعالة وكفوءة لادوات الاقتصاد الوطني والنمو المستدام ، ويتمثل الاستقرار المالي بالحالة التي يكون فيها القطاع المالي والمصرفي قادرا على التعامل مع المخاطر النظامية وغير النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطنى مما يجعل النظام المالي قادرا على تحقيق الاستقرار في اداء وظائفه الاساسية.

٢.١-هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على توجهات البنك المركزي العراقي في الحد من المخاطر النظامية وغير النظامية التي يواجها الاقتصاد الوطني من خلال سياسة احترازية كلية والتعرف على دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستقرار المالي والاستدامة المالية من خلال مختلف اجراءاته ومبادراته.

٣.١-فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية ان توجهات البنك المركزي العراقي وسياسية التحوط الكلية التي يمارسها تلعب دورا مهما واساسيا في تعزيز الاستقرار المالي والاستدامة المالية في مختلف نشاطاته وقطاعات الاقتصاد العراقي.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري/ الاستقرار المالي Financial Stability

١.٢- مفهوم الاستقرار المالي

يعني مفهوم الاستقرار المالي ان يكون النظام المالي بكافة مؤسساته الأساسية المشمولة في تعبئة استخدام المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات لا سيما في أوقات الازمات المالية والمخاطر الناتجة عن تدهور النظام المالي او المتولدة من القطاع الحقيقي. وأن الاستقرار المالي بهذا المعنى يعني العمل على سلامة وقوة مكونات النظام المالي بما يدعم أداء السياسة النقدية والجهاز المصرفي والذي من شانه ان ينعكس ايجابياً على الاستقرار الاقتصادي (العبدلي وكيلان ، ٢٠١٩) .

وعليه فان مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظر السلطات النقدية هو الحالة التي يمكن للقطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص العمل على مواجهة المخاطر المالية النظامية وغير النظامية وانعكاس ذلك سلبياً على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطوره ، لذا تبرز الحاجة الى متابعة ومراقبة مؤشرات الاستقرار المالي المختلفة في الاقتصاد الوطني بما يمكن أصحاب القرار من رسم السياسات المالية النقدية للفترة القادمة ومواجهة التطورات غير المرغوبة التي يمكن ان تحدث وتنعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

يعد الاستقرار المالي أحد الأهداف الواجب تحقيقها وادامتها من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي جنب الى جنب مع استقرار متغيرات السياسة النقدية بما يضمن أداء فعال وكفء لأدوات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والمستدام. لذا يعمل البنك المركزي العراقي ومنذ عام ٢٠٠٩ على اصدار تقارير سنوية لمؤشرات الاستقرار المالي مستخدماً أحد عشر مؤشراً مصرفياً تتمثل بالتالي (الموجودات، المطلوبات، رؤوس الأموال، الاحتياطات القانونية، الائتمان المصرفي، الودائع المصرفية، الديون المتعثرة، أسعار الفائدة، كفاية راس المال، الاستثمارات وأخيرا الكثافة المصرفية).

وعلية فإن الاستقرار المالي: يمثل الحالة التي يتم فيها ادامة الثقة في النظام المالي ، اذ ان هناك أزمات مختلفة يمكن ان تهدد النظام المالي مما يؤدي الى حدوث اختلالات مالية، وبالتالي فان منع حدوث هذه الاختلالات تحد من فاعلية انظام ولابد من مواجهتها.

ويرى اخرون مثل (Schinasi, 2004, 8) الى ان النظام المالي يكون مستقرا إذا عكس كفاءه في تيسير وتوزيع الموارد الاقتصادية والمالية وقدرته على تقييم المخاطر المالية وادارتها بشكل فعال وكفوا فضلاً عن استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية في ظل هذه المخاطر.

٢.٢ – أهمية الاستقرار المالي

تبرز اهمية الاستقرار المالي من حالة عدم الاستقرار المالي(Financialinstability) والمصرفي نتيجة تعرضه للمخاطر النظامية المختلفة وعدم القدرة على مواجهة الازمات والصدمات غير المتوقعة في البيئة الاقتصادية والمالية والتي تنعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي وتلحق الأذى في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص.

لذا برزت الحاجة الى الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي اذ أدركت الدول ضرورة استخدام اليات تشتمل على حزمة من المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها للاستدلال على ظهور أزمات مالية والتعامل معها قبل حدوثها، وكذلك العمل على تامين النظام المالي ضد المخاطر والأزمات غير المتوقعة بهدف تجنب حدوثها او التقليل من اثارها السلبية على الاقتصاد الوطني. ، مما يعكس حالة من عدم الاستقرار(Financial instability) التي تتميز بتذبذب وتقلب أسعار الأصول والدخول وتدهور أداء السوق النقدي والمالي وتذبذب كبير في أسعار الفائدة وعدم كفاية راس المال والتمويل بما ينعكس سلباً على معدلات الاستثمار ومستويات التوظيف وظهور حالة الكساد الاقتصادي وظهور الازمات المالية والاقتصادية والمصرفية.

ويعد الاستقرار المالي شرط ضرورياً لتطور النظام المالي والاقتصادي ولاستقرار السياسة المالية العامة للحكومة، فضلاً عن دوره في تعزيز انتقال اثار السياسة النقدية الى القطاع

النقدي واستقرار الأسعار وتعزيز فرص الشمول المالي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. لذا فان تحقيق الاستقرار المالي لا يقل أهمية عن الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي في ظل التطور الكبير الذي يحدث في النظام المالي العالمي والترابط الكبير بين مختلف الأنظمة المالية الدولية.

٣.٢- مؤشرات الاستقرار المالي

بهدف التحقق من مدى الاستقرار المالي فانه لابد من استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس الأوضاع المالية السائدة من الاقتصاد الوطني وترصد الاتجاهات المستقبلية لتوجيهات الإنذار المبكر عن عدم الاستقرار المالي وقابلية النظام المالي على مواجهة الازمات والمخاطر المالية الناجمة عنها، والتي يجري التوصل من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية المحددة لهذا الغرض والتي تعكس صورة واضحة وشاملة عن اداء المؤسسة خلال مدة زمنية محددة (جدوع وجياس ، ٢٠١٦ ، ٣٠٨) ومن هذه المؤشرات ما بلي: -

١- مؤشرات السلامة المالية والتي تعكس سلامة واستقرار المؤسسات المالية التي تتمثل بنظام تصنيف(camels) والذي يشمل ستة من المؤشرات او المتغيرات التي تعكس السلامة المالية وهي: -

أ. مؤشر كفاية راس المال .Capital and sequence

ب. جودة الموجود بـ .Assets quality

ج-الإدارة .Management

د-الربحية (العوائد) .Earning

هـ-السيولة .Liquidity

و-الحساسية من مخاطر السوق .Sensitivity To Market Risks

٢- مؤشرات الاقتصاد الكلية المرتبطة بالنظام المالي والتي تعكس مجمل النشاط الاقتصادي حيث ان لعدم الاستقرار المالي تداعيات على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، التضخم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، الإقراض وأسعار الأسهم ومؤشرات السوق المالي واثار انتقال العدوى.

٤.٢ – سياسات التحوط الكلية والاستقرار المالي
Macro Prudential Policies and Financial Stability

١.٤.٢ – السياسة الاحترازية الكلية

تعرف السياسة الاحترازية الكلية بانها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات الرقابية للتخفيف من حدة المخاطر النظامية (Systematic Risk) وضمان الاستقرار المالي والتأثير ومراقبة العمليات المصرفية لضمان سلامتها ، وهي بذلك تختلف عن سياسات التحوط الجزئية (Micro prudential) التي تمارسها الشركات والمؤسسات الفردية ، وعلى الرغم من تشابه بعض الأدوات التي تستخدمها كلا السياستين لكن كل منهما وسائل واتجاهات مختلفة ، فالسياسة التحوطية الجزئية تركز على استقرار المؤسسات المالية بشكل منفرد (جزئي) في حين تركز السياسة التحوطية الكلية على الاستقرار في النظام المالي ككل وعلى مستوى الاقتصاد القومي للبلد .

ان الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية يبنى على ثلاث مرتكزات أساسية هي:

الشكل(١) المرتكزات الاساسية للسياسة الاحترازية الكلية

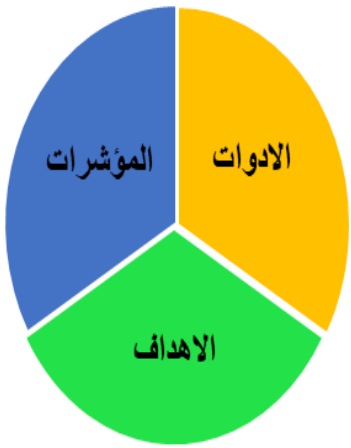

المخطط: من عمل الباحثين

حيث تستخدم الأدوات (instruments) لمنع حدوث الازمات والمخاطر النظامية او التقليل من حدتها في حين تساعد المؤشرات في تحديد مستوى المخاطر وتقييم شدتها،

اما الأهداف فتنقسم الى اهداف وسطية تتمثل في تقليص الاعتماد على الائتمان والتقليل من مخاطر عدم توافق اجال الأصول والمطلوبات وأخرى اهداف نهائية تتمثل في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي(Krishnamurti & Lee, 2014,20) . اما المؤشرات هي نسبة القرض للقيمة ونسبة الدين للدخل وفجوة الائتمان للناتج (عمار، ٢٠١٨ ،٤).

وبعد الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ قام صندوق النقد الدولي بتطوير مؤشرات السياسة الاحترازية الكلية لتعكس اهتماماً اكثر للقضايا المالية الكلية باعتبار ان السياسات الاحترازية الجزئية ورغم أهميتها الا انها لم تعد كافية لتحقيق حالة الاستقرار المالي في الاقتصاد وعليه فقد زاد الاهتمام بالقضايا الكلية للنظام المالي باعتبارها الشرط الكافي التكميلي لتحقيق الاستقرار المالي وسلامة النظام والمؤسسات المالية وهذا ما تؤكد عليه السياسة الاحترازية الكلية حيث تهتم بالتوازن العام للقطاع المالي وعلى (سلوك القطيع) وكذلك على التحوط للمخاطر من قبل المؤسسات المالية الكلية (Osiuiski, et al 2013 p7) ، ان نجاح السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار المالي يتطلب توفير بيئة مؤسساتية متطورة وتعاون بين الجهات الرقابية على النظام المالي وكذلك على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد حيث ينعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاقتراض والانفاق.

٢.٤.٢- آلية (قنوات) انتقال السياسة الاحترازية الكلية إلى النشاط الاقتصادي

ان السياسة الاحترازية الكلية يمكن ان تؤثر على النشاط والنمو الاقتصادي من خلال دورها في تقليل المخاطر النظامية (systematic risk) ومنع الازمات المصرفية وضمان سلامة النظام المالي واستقراره.

وتشير الدراسات الاقتصادية والمصرفية الى انه يمكن تقسيم اليات وأدوات انتقال السياسة الاحترازية الكلية الى القطاع المالي والمصرفي من خلال تأثيرها على جوانب سوق الائتمان المصرفي أي جانب الطلب على الائتمان وجانب العرض على

الائتمان (Dhal, S.Ansari, J. 2011,11) ، بمعنى أدوات لها علاقة بالمقترض وأخرى تستهدف المؤسسات المالية وكما يلي:

١ – أدوات لها علاقة بالمقترض

مما لاشك فيه ان القروض بنحو عام تقدم من لدن مؤسسات مالية متخصصة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وزبائنها سواء كانوا اشخاص طبيعيين او معنويين بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ضمن شروط وضوابط وسياسة ائتمانية محددة (جياس ، ٢٠١٦ ، ٢٠٣) ، ومن هذا المنطلق فان الادوات التي لها علاقة بالمقترض تهدف الى تحديد وتقييد الطلب على الائتمان عبر التحكم بالسياسة الائتمانية من خلال فرض حدود على نسبة القرض لقيمة الأصل او نسبة الدين الى الدخل وتهدف هذه الأدوات الى دعم المقترضين (القطاع العائلي)

٢ – أدوات لها علاقة بالمؤسسات المالية

حيث تهدف هذه الأدوات الى تحديد قدرة المصارف على عرض (منح) الائتمان من خلال الاعتماد على عدد من أدوات السياسة الاحترازية الكلية المتمثلة بمتطلبات راس المال المعاكس للدورة الاقتصادية ونسبة الرافعة المالية "financial leverage" وقيود على القروض بالعملة الأجنبية وغيرها حيث يكون الهدف الأساسي منها دعم سلامة المصارف مقابل خسائر الائتمان المحتملة. ان هذه الأدوات السابقة تتفاعل مع جانب العرض والطلب في السوق بهدف تحقيق توازن في سوق الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع الدورات الاقتصادية (economy cycles) التي يمكن ان تسود في الاقتصاد).

كما تشير الدراسات ايضاً الى نوع اخر من تقييم قنوات انتقال اثار السياسة الاحترازية الكلية الى النشاط الاقتصادي على أساس طبيعة إدارة التعامل مع المخاطر و تجنبها لكون هذه تعد من الخطوات الرئيسة المؤثرة في عملية منح الائتمان خاصة والنشاط المصرفي عامة (جياس ، ٢٠٢١ ، ٦٦)،

وهنا لابد لنا من ان نشير الى ضرورة وضع الية خاصة لادارة المخاطر والتحوط لها وكما يلي: – (Scinchez Rohu 2016)

١– آلية تقليل المخاطر النظامية وتجنبها "risk reducing" وذلك من خلال السيطرة على مكونات المخاطر المالية النظامية التي تهدد الاستقرار المالي مثل الافراط في منح الائتمان المصرفي وزيادة الرفع المالي "financial leverage" للمصارف وارتفاع سعر الأصول التي من شانها ان تجعل النظام المالي نفسه مصدراً للازمة.

٢– آليات القدرة على امتصاص الصدمة وتحملها "risk bearing" حيث ان أدوات السياسة الاحترازية الكلية يمكن لها ان تزيد وتدعم قدرة الاقتصاد على امتصاص إثر الصدمات وتقليل اثارها السلبية وهي وسيلة فعالة للتعامل مع المخاطر، فمثلاً معدات السيولة وراس المال تزيد من قدرة المصارف على امتصاص اثر الصدمات و تساعد على الاستمرار في أداء وظائفها اثناء الصدمة.

وهناك ادوات او الية أخرى يمكن لانتقال اثار أدوات السياسة الاحترازية الكلية الى الاقتصاد والمصارف حسب القناة الوسطية التي تؤثر من خلالها الأدوات على نشاط وسلامة المصارف والاقتصاد الحقيقي وكما يلي: –

الشكل(٢) ادوات انتقال ادوات السياسة الاحترازية الى المصارف

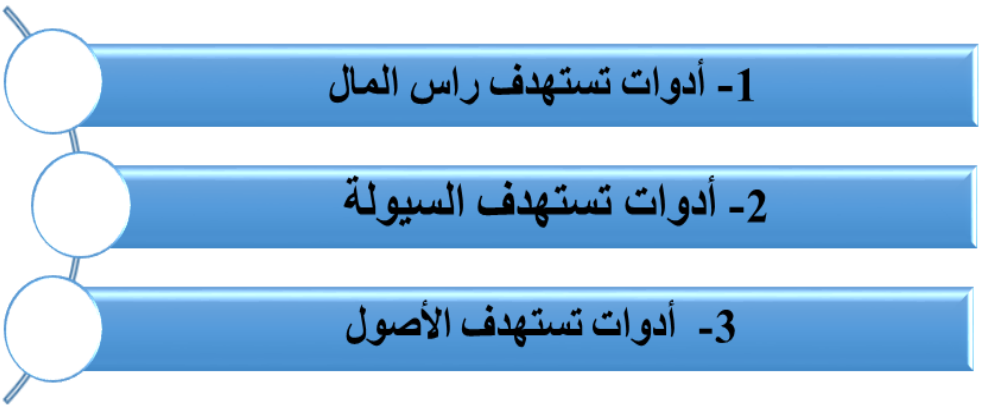

المخطط: من عمل الباحثين

١ – الأدوات التي تستهدف راس المال

ان نجاح السياسة الاحترازية الكلية في ضمان سلامة و مرونة الجهاز المصرفي تعتمد في احد جوانبها المهمة على ضمان سلامة مال المصارف او الجهاز المصرفي و ذلك من خلال اعتمادها لأدوات تستهدف راس المال مثل:

أ– مصدات راس المال المعاكس للدورة counterspy calico capital buffer

ب– متطلبات راس المال القطاعي sectorial capital requirement

ت– المخططات الديناميكية dynamic provisions

ان استخدام مثل هذه الأدوات يجب ان يكون بفاعلية وتقنيين محددين يتماشى ويتلاءم مع حجم وطبيعة راس المال والمخصصات الأخرى عن طريق السيطرة على هوامش الإقراض وتخفيض العوائد للمساهمين واصدار راس مال جديد وتقليل الاحتفاظ بالأموال. ان مثل هذه الادوات انما تستهدف جوانب العرض والطلب على الائتمان والسيطرة عليها فزيادة راس المال ستزيد من كلفة اقراض المصارف لقطاع معين مما يؤدي الى انخفاض كبير في نشاط ذلك القطاع.

وقد إشارة تقارير لجنة بازل للرقابة المصرفية في أحد تقاريرها (٢٠١٠) مثلاً الى ان زيادة متطلبات راس المال بنسبة ١% يؤدي الى انخفاض احتمالية المخاطر النظامية بنسبة (٢٠–٣٠%) وفي نفس الوقت يقلل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأمد الطويل بنسبة ١% وانكماش الإقراض بمقدار (٢–٢٠%) نقطة أساس.

٢ – الأدوات التي تستهدف السيولة

هناك العديد من أدوات السياسة الاحترازية التي يمكن من خلالها استهداف السيولة و التعامل معها بهدف تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي و ذلك من خلال التأثير على المؤشرات الاتية: –

أ– نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage's Ratio (LCR)

ب– نسبة صافي التمويل المستقر Net Sustainable Finance Ratio (NSFR)

ج–المتطلبات الحدية المعاكسة للدورة. -The marginal Requirements are Counter-Cyclical

د–نسبة الاحتياطي القانوني.Legal Reserve Ratio

ان انتقال اثار هذه الأدوات للسياسة الاحترازية الكلية من شانه ان يقلل الائتمان المطلوب وضبط الدورة المالية والتأثير على النشاط الاقتصادي ويعتمد ذلك على سلوك وقدرة المصارف بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة. ان الاحتفاظ بمستوى او معدل سيولة مناسب وكفء يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية والمصارف يعد امر ضرورياً ومهماً في التعامل مع المخاطر الناجمة عن السيولة ويقلل من احتمال انتقال العدوى للمصارف الأخرى ويعزز سلامة ومرونة القطاع المالي. في حين عدم الاحتفاظ بالسيولة الكافية او القليلة غير الكافية يمكن ان يزيد من الاثار السلبية للازمات والمخاطر عند حدوثها ويزيد من تكاليف الموجودات السائلة (liquidation of assets) ومن الأدوات المستخدمة في هذا المجال والتي تؤثر على السيولة وتستهدفها هي:–

أ– الاعتماد على التمويل المضمون بدلاً من التمويل غير المضمون.

ب– الاعتماد على تمويل طويل الاجل بدلاً من التمويل قصير الاجل.

ج–الاعتماد على الاصول السائل أكثر من الأصول غير السائلة.

د–تقليل اجال القروض وزيادة استخدام القروض ذات الاجل القصير.

وقد إشارة الدراسات والتقارير ان تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر يقلل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٠٨% في حين تطبيق نسبة تغطية السيولة يقلل الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٠,٨% .

٣.٤.٢– الأدوات التي تستهدف الأصول

حيث تستهدف هذه الأدوات كمية المعروض والمطلوب من الائتمان من خلال تشديد القيود على جانب الطلب (المقترض) وعلى جانب العرض (المقرضين) في سوق الائتمان المصرفي حيث تستهدف نسبة القروض الى

القيمة (قيمة الأصول LTV)(Loan to Value) او نسبة الدين الى الدخل (DTI Debt to Income) .

ان مثل هذه الأدوات تهدف الى سلامة ومرونة الجهاز المصرفي والسيطرة على دورة الائتمان باعتبارها أدوات معاكسة للدورة المالية وتقلل من احتمال التغير للقروض من خلال فرض قيود على (DTI) و (LTV) واجبار المقرضين على الاحتفاظ بمصدات عالية القيمة قادرة على امتصاص الصدمات السلبية التي يتعرضون لها ويقلل من عمليات الرفع المالي للمقترضين ويقلل من احتمالية التعثر في تسديد القروض.

فقد إشارة الدراسات والتقارير ايضاً الى ان فرض قيود على نسبة DTI و LTV يقلل من حساسية الافراد (المقترضين) لسلامة الدخل وأسعار العقارات ويقلل من الائتمان الحقيقي بمقدار ١-٢%.

٤.٤.٢- العلاقة بين السياسية الاحترازية الكلية والسياسة النقدية والمالية

تلعب السياسة الاحترازية الكلية دوراً مهماً في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي من خلال تفاعلها مع انشطة الاقتصاد الأخرى. ويتحقق هذا الدور من خلال العلاقة القوية مع القطاع المالي والقطاع الحقيقي. ان التفاعل بين السياستين النقدية والسياسة الاحترازية الكلية يتضح من ان كلا السياستين تستهدفان حجم واتجاه السوق من قبل المصارف المطالبة له وان التركيز على الائتمان كوسيلة للاستقرار المالي انما جاء من حقيقة ان الزيادة المفرطة في منح الائتمان يسبب الازمات المصرفية وهي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار المالي. وفي الأوقات الطبيعية فان كلا السياستين، (السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية) ، تشارك احداهما الأخرى في تحقيق أهدافها المتمثلة بالاستقرار العام والاستقرار المالي وتعكس الدور التكاملي للسياستين، وبالتالي فان تطبيق أدوات السياستين التحوطية والنقدية يتطلب المزيد من الاهتمام والتفاعل لضمان توجيها نحو الأهداف المرغوبة وتحييد تعارضها في تحقيق الأهداف المذكورة حيث تؤدي الإجراءات الانكماشية للسياسيين الى دخول الاقتصاد في حالة

ركود اقتصادي وبالتالي يوجد تعارض في تطبيق السياستين معاً (Radi & others ,2023,597).

ومن جانب اخر فان مصدر عدم الاستقرار المالي يحدد طبيعة التكامل والتعاون او التعارض بين السياستين النقدية والاحترازية، فاذا كان مصدر عدم الاستقرار مثلاً هو زيادة الائتمان لقطاع معين (مثل القطاع العقاري) مقدماً تكون السياسة الاحترازية الكلية أكثر فعالية من السياسة النقدية في تحليل ذلك الائتمان من خلال ادواتها المتحصلة التي تستهدف الائتمان مثل نسبة القيمة الى القرض (LTV) و (DTI). اما على السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية ستأثر وعلى الرغم من الاستقرار المالي هو ليس هدف لها.

ان بعض أدوات السياسة المالية يكون لها تأثير مهم على امكانية التعامل مع خلق المخاطر النظامية وقدرة النظام المالي على امتصاص اثارها غير المتوقعة والسلبية ، وبالتالي فان أي تقارب وتكامل بين السياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية سيكون لها اثر بالغ على تقليل من احتمالية حدوث الازمات المالية المصرفية. ان إمكانية الحكومة في المحافظة على الاستدامة المالية Financial sustainability ونسبة العجز المتحققة يقلل فعلاً من المخاطر النظامية التي تتعامل معها وتديرها السياسات الاحترازية الكلية مما يعزز الترابط والتكامل بين السلامة المالية العامة للحكومة والاستقرار المالي حيث ان زيادة الدين العام يقلل من قدرة السياسة المالية على مقاومة الصدمات ويضع ضغوط إضافية على السياسات الاقتصادية الخرى لذلك فان نسبة الدين العام (GDP) أصبحت من المتغيرات المهمة ليتم تقييم المخاطر النظامية للحكومة وارتفاع النسبة المذكورة لها واثارها السلبية.

على هذا الأساس توجد علاقة تكاملية وتبادلية بين السياستين المالية والسياسة الاحترازية الكلية يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

١- السياسة المالية والاستدامة المالية داعماً للاستقرار المالي من خلال تقليل عجز الموازنة العامة والحفاظ على الاستدامة المالية العامة.

٢- السياسة المالية غير النفطية تكون اداة لعدم الاستقرار المالي.

٣- الاستقرار المالي يكون داعماً للسياسة المالية من خلال العمل على المحافظة على فضاء مالي سليم ومستقر عن طريق الاقتصاد ونسبة كفاية راس المال المالية وتقليل الرفع المالي ونسبة القروض المتغيرة.

٤- عدم الاستقرار المالي سبباً لتدهور السياسة المالية حيث يعمل ذلك على تقليل منح الائتمان وهذا يؤدي الى انكماش الطلب والنشاط الاقتصادي مما يخلق ضغوط على السياسة المالية من خلال ادواتها المختلفة كالضرائب والدين العام الداخلي الى مستويات اعلى من المستويات المرغوبة مما يزيد من مخاطر الائتمان السياسي للدول.

٣- المبحث الثالث/ توجهات البنك المركزي في تعزيز الاستقرار المالي
The Central Bank Orientation for Enhancing Financial Stability

١.٣- الجهاز المصرفي العراقي

يعتبر البنك المركزي العراقي بموجب قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المؤسسة الرسمية المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في العراق بكل مؤسساته بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال مختلف ادواته النقدية منها والوظيفية بهدف توجيه الائتمان المصرفي بتقوية الوساطة المالية والسعي الى تعميق النمو المالي والتطوير الشمولي المالي والاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي.

ومن هنا تبدأ العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي العراقي والمصارف المختلفة وتؤشر طبيعة العلاقة والدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في تطوير الاستقرار المالي بما يحقق تطلعات واهداف البنك المركزي. ويبرز دور البنك المركزي العراقي من خلال ادواته المختلفة الكمية والنقدية والوظيفية النوعية في الرقابة على الارصدة الاجنبية واستقرار سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم وعن طريق ايضا الشروط والتعليمات التي يفرضها على قواعد منح الائتمان المصرف وتوجيهه بشكل يساهم في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتقليل الاثار السلبية الناجمة عن المخاطر

النظامية وغير النظامية التي يمكن ان تواجهها الائتمان المصرفي وضمن سياسة تحوط كلية فعالة.

وقد بلغ عدد المصارف في جهاز المصرفي العراقي عدد(٧٣) مصرفا وتشكل المصارف الاهلية (الخاصة) منها نسبة ٩١% حيث بلغ عددها (٦٦) مصرفا اهليا مقابل (٧) مصارف حكومية تجارية ومتخصصة. وقد بلغ مجموع موجودات الجهاز المصرف العراقي ككل بحدود (١٣٩) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٢٠ وتشكل موجودات المصارف الاهلية فيها نسبة ٢١,٥%، في حين بلغ حجم الودائع بحدود (٨٥) ترليون دينار، كما بلغت رؤوس الاموال في الجهاز المصرفي العراقي بحدود ١٧ ترليون دينار شكلت المصارف الاهلية (الخاصة) نسبة ٧٦% وبلغ حجم الائتمان المصرفي ٧٦ ترليون دينار يشكل الائتمان النقدي منه نسبة ٦٦%.

٢.٣ – سياسات التحوط الكلية للبنك المركزي

تلعب السياسة التحوطية الكلية للبنك المركزي العراقي دوراً مهماً في تطور الاستقرار المالي والمصرفي وثباته من خلال إمكانية التعامل مع المخاطر النظامية وتقليل الاثار السلبية المترتبة عليها والتي يمكن ان تحدث في العمليات والخدمات المصرفية في الاقتصاد الوطني ومن خلال كونها اداه للتعامل مع المخاطر النظامية وأثرها في تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية في التعامل مع المخاطر غير النظامية (Alamgir & others ,2016 ,20).

ويعتبر البنك المركزي العراقي اعلى سلطة نقدية في البلد يتولى مسؤولية رسم السياسة النقدية وإدارة عرض النقود واصدارها حيث تعد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي احد الاركان الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية للبلد يقع على عاتقها ومن خلال مختلف ادواتها مهمة التحكم في عرض النقود وتحديد أسعار الصرف للعملات واصدار العملة النقدية وكذلك التحكم في شروط وضوابط فتح الاتمان بما يحق اهداف السياسة النقدية وتحقق الاستقرار النقدي والسيطرة على معدلات التضخم واستقرار الأسعار وكذلك توازن ميزات المدفوعات وتحقيق النمو المتوازن في مختلف قطاعات

الاقتصاد الوطني والتي تخدم في النهاية تعزيز الاستقرار المالي والاستدامة المالية فالبنك المركزي هو بنك البنوك .

يستخدم البنك المركزي العراقي العديد من الأدوات والإجراءات النقدية في تحديد أهدافه المحددة أي مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية وضمن مختلف قنوات البلاغ الائتمان النقدي و مما يساهم في تطوير الاستقرار المالي وبناء قاعدة تنمية مستدامة في كافة مجالات وقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وعلى هذا الأساس كان لزاماً على البنك المركزي العراقي الانفتاح على النظام المالي العالمي والاندماج حيث يمثل ذلك تحديداً جديداً وتوجهاً جديداً مهماً له في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي. ويمارس البنك المركزي العراقي دوره من خلال الأدوات المصرفية الكمية وأخرى نوعية متعددة وهي:

١ – الأدوات الكمية للبنك المركزي

ويتمثل ذلك في مجموعة من الأدوات والوسائل التي تؤشر فاعلية وكفاءة الصيرفة المالية ووتؤثر في حجم النقد على نحو عام والائتمان المصرفي على نحو خاص ، اي بعبارة اخرى تستهف التاثير في الكمية النقدية الاجمالية المعروضة (جياس ومحمد ، ٢٠١٦ ، ٣٨٤).

أ. سياسة إعادة سعر الخصم حيث تستخدم للتأثير في حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية للاقتصاد والتأثير على سعر الفائدة السائد في السوق، ويعرف سعر معدل إعادة الخصم على انه السعر الذي يقدم به البنك المركزي الأوراق التجارية للمصارف التجارية او الذي يعيد به خصم الأوراق التي سبق وان قدمها البنك لعملائه من المستثمرين.

ب. سياسة السوق المفتوحة للرقابة على الائتمان والتحكم في القاعدة الرقمية عن طريق اصدار وبيع السندات الحكومية لتمويل مشاريع حكومية جديدة حيث يقوم البنك المركزي بعمليات الشراء او البيع المباشر للسندات والاذونات الحكومية والأوراق التجارية وخاصة الأوراق المالية الحكومية.

ج. التحكم في نسبة (معدل) الاحتياطي القانوني اللازم والتي يتطلب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها وبالسيولة القانونية منها من الاكثر فاعلية التي يمارسها البنك

المركزي والتي تؤشر الرقابة على الائتمان. ويقصد بمعدل الاحتياط القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية حيث يقتطعها البنك المركزي ويحتفظ بها.

٢. الأدوات النوعية للبنك المركزي العراقي

اما الأدوات النوعية للبنك المركزي العراقي فهي التي يطلق عليها بالأدوات النقدية المباشرة مكملة للأدوات النقدية الكمية غير المباشرة والتي تؤشر حقيقة اقتصادية لتطبيقها وتمثل أدوات تستخدم لتوجيه الائتمان النقدي نحو قضايا اقتصادية معينة والرقابة على الأرصدة النقدية الأجنبية و المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية و القوة الشرائية والسيطرة على معدلات التضخم وكذلك تحديد اليات وتعليمات منح الائتمان وتوجيهه بشكل يساهم في تنمية مستدامة متوازية لمختلف قطاعات الاقتصاد وتقليل المخاطر المالية النظامية وغير النظامية التي يمكن ان يواجها الائتمان المصرفي وتحديد نسب للسيولة من اجمالي المودعين لضمان استردادها دون مخاطر كبيرة ومن هذه السياسات و الاليات النوعية التي يتبعها البنك المركزي التالي:-

الشكل(٢) ادوات النوعية للبنك المركزي

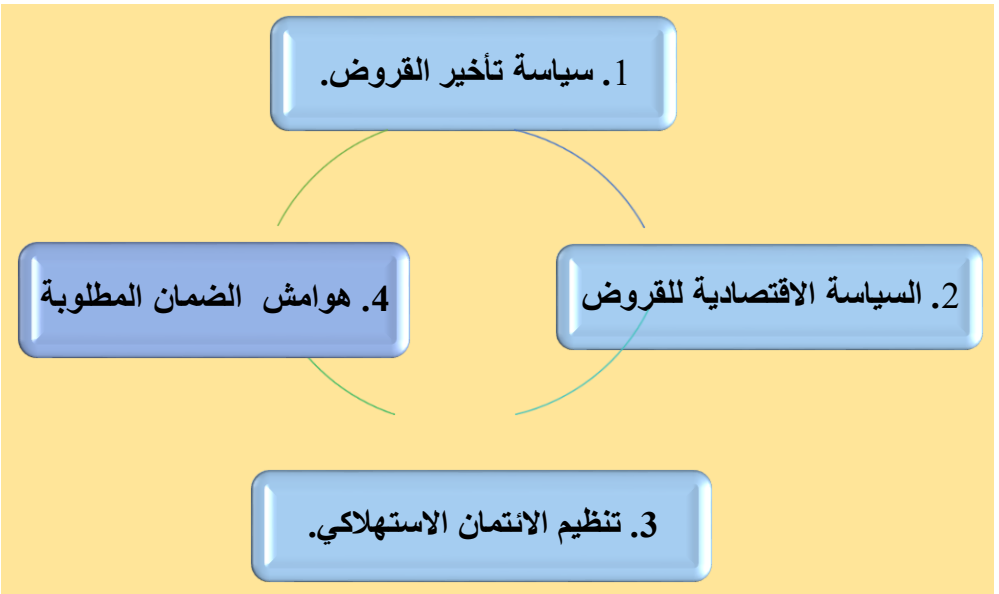

المخطط: من عمل الباحثين استنادا الى الدراسة النظرية

٣.٣- سياسات ومبادرات البنك المركزي العراقي في تطوير الاستقرار المالي

من الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي والتي يضعها في حساباته هو تعزيز الشمول المالي Financial inclusions وكذلك العمق المالي Financial depth نظراً لأهميتها الكبيرة في تعزيز الاستقرار المالي في العراق ومما لها من أهمية واثار إيجابية وأهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول وتقليل نسب البطالة والافراد المستفيدين من العمليات المصرفية. وقد ازداد الاهتمام بالشمول المالي مع زيادة التطور التكنولوجي والصيرفة الرقمية وعالم المجتمعات المبنية على المعرفة لارتباط الافراد بها وذلك ضمن مجموعة من الإجراءات والتعليمات والمبادرات المعنوية والمالية للبنك المركز والسبب يعزى لكون مؤشرات الشمول المالي اصبحت تمثل بعدا هاما ورئيسا ومحوريا في استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة (محمد ، سليمان والعبدلي ، ٢٠٢٤ ، ٨٨) .

ومن بين الإجراءات التي قام بها البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي تبني مشروع الشمول المالي لبداية اقتصاد جديد والذي يحسن الشمول المالي بشكل مستدام بالشراكة مع وزارة التخطيط وبالتعاون مع صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية و للاستفادة من الخبرات المقدمة من قبلهم وشركاتهم الاستراتيجية كالبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) وذلك بهدف تطوير القطاع المصرفي و جذب المدخرات الى داخل القطاع المصرفي وحفظ حجم الخدمة المالية ، كما قام البنك المركزي بعدد من المبادرات لتعزيز ودعم الاستقرار المالي في عام ٢٠١٥ مثل مبادرة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكذلك عملية توطين الرواتب التي اطلقها البنك عام ٢٠١٦ والتي تلزم جميع موظفين الانضمام الى الجهاز المصرفي بما يسهم في تعزيز وتفعيل سياسات البنك المركزي ، كما قام البنك المركزي بأطلاق مبادرة خصصت الى المصارف بهدف شراء أجهزة الصراف الالي (ATM) لأجل دعم الخدمات المالية وتطويرها عام ٢٠٢٠ وكذلك مبادرة دعم الطاقة المتجددة عام ٢٠٢١ .

و قد بلغ حجم القرض المقدم للأفراد ضمن مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحدود (٦) مليار دينار عام ٢٠١٥ و ليصبح في عام ٢٠١٩ (٨٠) مليار دولار و ليبلغ مجموع ما تم صرفه ١٤٥ مليار دولار خلال الفترة بين (٢٠١٥-٢٠١٩) بنسبة ١٤,٥% من اصل المبلغ الموجود في البنك المركزي العراقي والبالغ (١) واحد ترليون دينار كما خصص البنك المركزي (٥) ترليون دينار لتمويل المشاريع الكبيرة بعد ان خصص مبلغ (١) ترليون عام ٢٠١٩ وبنسبة فائدة منخفضة لينعكس ذلك ايجاباً على عملية التنمية الاقتصادية وتقليل نسبة البطالة و توفير فرص العمل. وقد كانت الحصة الكبرى من هذه الأموال الى صندوق الإسكان العراقي فقد حصل على ٥٥% من مجموع هذه الأموال في حين كانت حصة المصرف العراقي بحدود ٣٧% حيث تطلب الامر زيادة حجم المبادرة الى (٥,٥) ترليون دينار.

ان هذه المبادرات و الإجراءات التي قام بها البنك المركزي أسهمت وتساهم في تعزيز الشمول المالي في العراق وعززت من الاستقرار المالي للارتباط الكبير بين النمو المالي والاستقرار المالي حيث تشترط هذه المبادرات على المستفيدين منها ان يمتلك المستفيد حساباً مصرفياً وهذا يساعد المصارف على الكثير من الحسابات للأفراد لأجل إتمام معاملات الإفادة من هذه المبادرات و القروض الممنوحة حيث توسع حجم التعامل الرقمي داخل الاقتصاد وساهم في تخفيض وتقليص تكاليف العمليات المالية المصرفية وخلق جو التنافس الامن بين المصارف باتجاه تقديم افضل الخدمات المالية والمصرفية .

كما قام البنك المركزي بأنشاء نظام القسم للوطن وهو نظام تحويل الأموال الكترونيا بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني من خلال نقاط البيع حيث يمكن لحامل البطاقة الائتمانية اجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء بين فروع المصارف المختلفة وبما يساهم في تخفيض كلف الخدمات المالية التي تقدمها المصارف للزبائن وملائمتها لجميع فئات وافراد المجتمع حيث بلغ عدد الموظفين المشاركين في هذا النظام بحدود أربعة مليون مشترك.

٤.٣- التحديات التي يواجها البنك المركزي العراقي في الحفاظ على الاستقرار المالي:

يواجه البنك المركزي العراقي العديد من التحديات في الحفاظ على الاستقرار المالي في البلاد. وتتراوح هذه التحديات من عدم الاستقرار السياسي إلى الانكماش الاقتصادي، وهي تعيق جهود البنك لإبقاء اقتصاد البلاد على مسار ثابت. ومن اهم التحديات التي يواجها البنك المركزي العراقي في الحفاظ على الاستقرار المالي ما يلي:

١-**عدم الاستقرار السياسي** :أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البنك المركزي العراقي حيث يعاني العراق من الاضطرابات السياسية منذ عقود، وكان لذلك تأثير كبير على اقتصاد البلاد. إن التغييرات المستمرة في الحكومة وغياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية جعلت من الصعب على البنك المركزي الحفاظ على الاستقرار المالي ، وأدى عدم الاستقرار هذا أيضاً إلى نقص الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى تفاقم الوضع.

٢- **الفساد** :التحدي الآخر الذي يواجه البنك المركزي العراقي هو الفساد. وكان له تأثير سلبي على اقتصاد البلاد. ويحاول البنك المركزي مكافحة الفساد من خلال تطبيق لوائح وآليات مراقبة صارمة، لكن التقدم كان بطيئا. كما أن الافتقار إلى الشفافية في المعاملات الحكومية جعل من الصعب على البنك المركزي تتبع تدفق الأموال في البلاد

٣- **الافتقار إلى الشمول المالي:** يعد الشمول المالي تحدياً آخر يواجه البنك المركزي العراقي. إن نسبة كبيرة من السكان في العراق ليس لديهم حسابات مصرفية، مما يعني أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية .وهذا النقص في الشمول المالي جعل من الصعب على البنك المركزي تنفيذ السياسات النقدية التي يمكن أن تعود بالنفع على جميع السكان. ويعمل البنك المركزي على تعزيز الشمول المالي من خلال مبادرات مختلفة، لكن التقدم كان بطيئا.

ومن المهم أن تعمل الحكومة بشكل وثيق مع البنك المركزي لتنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تساعد في مواجهة هذه التحديات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات و التوصيات:

١.٤- الاستنتاجات:

١- يلعب البنك المركزي العراقي دورا مهما اساسيا في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد العراقي من خلال مختلف ادواته الكمية والنوعية ومبادراته الاستثمارية المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وبما يعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي والسيطرة على معدلات التضخم السائدة.

٢- كان للسياسات التحوط الكلية التي يمارسها البنك المركزي العراقي دورا مهما في السيطرة على المخاطر النظامية التي تسود في الاقتصاد العراقي والعالمي والتقليل من الاثار السلبية المترتبة عليها والدورات الاقتصادية وبما يعزز من الاستقرار النقدي والمالي والاستدامة المالية وتعزيز قدرة المصارف الحكومية والاهلية في التعامل مع المخاطر النظامية وغير النظامية من خلال مجموعة من الضوابط والتعليمات التي تحكم عرض النقود وضوابط منح الائتمان المصرفي والسيطرة على معدلات الاسعار للسلع والخدمات واسعار الصرف الدينار العراقي وتوازن بين المدفوعات والنمو المتوازن المستدام.

٣- بلغ عدد المصارف في جهاز المصرفي العراقي الذي يشرف عليه البنك المركزي بحدود (٧٣) مصرفا تشكل المصارف الاهلية منها نسبة (٩١) وبلغ مجموع موجوداتها (١٣٩) ترليون دينار عراقي عام ٢٠٢٠ وتشكل موجودات المصارف الاهلية منها نسبة ٢٢%.

٤- اصدر البنك المركزي العراقي مجموعة من المبادرات الاستثمارية لمختلف مشاريع التنمية الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومشروع الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة وبالذات مع وزارة التخطيط وكذلك بالتنسيق مع مؤسسات المالية الدولية المختلفة وبما يعزز ضوابط الائتمان ومنح القروض والعمليات المصرفية التي

تقدمها المصارف الحكومية والاهلية ، وكذلك مشروع توطين الموظفين التي اطلقها البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠١٦ وكذلك الدليل الاسترشادي للاستدامة عام ٢٠١٢ مع مواكبة التطورات الدولية في نظم الحوكمة المؤسسية .

٥- بلغ حجم القروض التي منحها البنك المركزي العراقي من خلال مختلف مبادراته وللأفراد عدد(٦) مليار دينار عام ٢٠١٥ لتصبح ما مجموعه (١٤٥) مليار دينار لغاية عام ٢٠٢٠ من أصل (١) ترليون دينار لتمويل المشاريع الكبيرة، ان هذه القروض وسياسة منح الائتمان المصرفي مستمرة ومتزايدة من قبل البنك المركزي.

٦- تلعب السياسة الاحترازية الكلية دورا مهما في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تفاعلها مع القطاع المالي والقطاع الحقيقي وأسندها في حجم واتجاه السوق وتعزيز النظام المالي على امتصاص الاثار والصدمات غير المتوقعة والسلبية التي تحدث في الاقتصاد بسبب المخاطر النظامية وغير النظامية وتقليل احتمال حدوث الازمات المالية والمصرفية.

٢.٤ – التوصيات

١- ضرورة استمرار جهود البنك المركزي العراقي في سياساته المختلفة لتطوير الاستقرار المالي وسلامة النظام المالي والاستدامة المالية من خلال مختلف برامجه واجراءاته ومبادراته المختلفة لضمان اداء فعال وكفوء لمختلف نشاطات الوحدات الانتاجية في الاقتصاد العراقي.

٢- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي بشكل مستمر ودوري والفترات الزمنية متواصلة بما يساعد في تحليل مختلف مؤشرات المركبة المختلفة للاستقرار المالي التي يتكون منها المؤشر التجميعي حيث يشكل ذلك نظام انذار مبكر لصانعي القرار الاقتصادي والمالي تجنبا للازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وبشكل متكرر.

٣- تبقى الحاجة الملحة الى ضرورة تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي وخلق قاعدة انتاجية كفؤة لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي تجنبا لمساوئ ومشاكل الاقتصاد

الريعي التي يعيشها الاقتصاد العراقي والمعتمد كليا على الايرادات النفطية غير المستقرة وبما بساعد على تعزيز قدرة الاقتصاد العراقي في التعامل مع الازمات والمخاطر المالية المختلفة وتطوير الجدارة الائتمانية.

٤- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والسياسات الاحترازية لتفادي تعارض الأهداف وعدم تحقيق الأهداف المرسومة.

٥- ضرورة تطبيق أكبر قدر من السياسات الاحترازية الكلية لضمان استقرار القطاع المالي في العراق وتجنيبه أي مخاطر مستقبلية، كما يجعل القطاع المالي داعما للنمو الاقتصادي.

٦- ضرورة توجيه الجهة التي تقوم بقياس ومتابعة مؤشرات السياسات الاحترازية الكلية لتتمكن من رسم خارطة واضحة المعالم لطبيعة ومستوى المخاطر النظامية التي تهدد النظام المالي في العراق، لأن عزل المؤشرات في دوائر أو اقسام مختلفة يجعل من الصعوبة بمكان اعداد تلك الخارطة المتعلقة بمراقبة المخاطر النظامية ومن ثم بناء الاستراتيجيات أو المصدات الملائمة لحماية النظام المالي من التهديدات والمخاطر المحتملة.

المصادر

١- إسماعيل، كيلان، العبدلي، سعد (٢٠١٩) قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في العراق للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧، مجلة الجامعة العراقية العدد ٢١/٢.

٢- الامام، صلاح الدين محمد (٢٠١٠) استخدام نظام تصنيف(Camels) في تحقيق السلامة المالية للمصارف مجلة المنصور المجلد ١٣ العدد ١٣.

٣- العبدلي، سعد عبد نجم، طالب، حميد (٢٠١٧)، " تحليل مؤشرات التحرر المالي في العراق للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٥ " بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بعداد، العدد ١٠٥ المجلد ٢٤، ٣٠١٧

٤- خلف، عمار (٢٠١٨) " سياسات التحوط الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي " ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨ .

٥- البنك المركزي العراقي- الدليل الاسترشادي للاستدامة في العراق، بغداد، ٢٠٢١.
٦- تحديات البنوك المركزية المستقبلية " مقال منشور على موقع الانترنيت في ١٢ /١٠/ ٢٠٢٠
٧- جياس ، محمد عبد الواحد (٢٠١٦) ، دور القروض التنموية في تطوير محصولي الحنطة والشعير في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦ ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١١(٣٦) ،١٩٨-٢٢٤ ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق.
٨- محمد، عمادعاشور، سليمان ، هيفاء يوسف، العبدلي، سعد عبد (٢٠٢٣) ، دور المصارف التجارية الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٢(٨٠) ، ٨٥-١٠١ ، الجامعة المستنصرية ن بغداد ، العراق.
٩- جياس ، محمد عبد الواحد ، محمد، سحر قاسم ، (٢٠١٦) ، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،٩٣(٢٢) ،٣٨٠-٤٠٢، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق.
١٠- جدوع ، مخلد حمزة ، جياس ، محمد عبد الواحد (٢٠١٦) ، تقييم الاداء المالي بأستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق –دراسة حالة في عينه في الشركات المدرجة في سوق العراقي للاوراق المالية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة ، ٦(٣٩) ، كلية الرافدين الجامعة، بغداد، العراق.
١١- جياس، محمد عبد الواحد(٢٠١٢) ، تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح –دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي التعاوني، رسالة الماجستير،جامعة بغداد، بغداد ، العراق.
12- Alamgir Hussain and others (2016) Macro Prudential policy "A tool for enhancing financial stability " Eurupan Journal of Business, Economics and Accounting, vol 1, No 7, 2016
13- Alabdali, Saad & Gailan Ismael Abdalla, (2019) " Institional Framework of Macro Prudential Policy in Iraq: Reality and

Challenges. International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol 9, April, June ISSN 2249Y6 Y 2 India
14- Dhal, S. Ansari, J. (2011) Financial Stability, Economic growth, inflation and monetary policy linkages in induce: an empirical reflection, reserve bank of India vol.32, no.3
15- Jocek Osiniski and others (2013) Macro Prudential and Micro Prudential Policies. Toward, International Monetary Fund, SDN13/05.
16- Krishnamurti, D, & Lee, Y.C. (2014) "MacroPrudential Policy Framework: A Practice Guide " 1st Ed. Washington DC. The World Bank.
17- Radi, Hassan and others (2023) " Macro Prudential Policy and Financial Stability in Iraq " International Journal of Humanities and Social Sciences, Vol 5 No2 March, 2023
18- Schinasi, Garry.J (2004) " Defining Financial Stability, IMF Work paper October 2004.